إشكالات التنمية المكانية في ليبيا
دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية السياسية في التنمية المكانية بليبيا

(*) الدكتور : خالد محمد بن عمور

تمهيـــــــد

التنمية إحدى الموضوعات التي تتسع دائرة الاهتمام بها من قبل عدة تخصصات من علوم مختلفة، تتكامل في مطافها الأخير من أجل تحقيق رفاهية الإنسان،وكل علم ينظر من زاوية للتنمية تخدم هذا الهدف الأساسي الذي يتعلق بحياة الإنسان، والجغرافيا بدورها أحد فروع المعرفة تسعى بخطى حثيثة للمشاركة بدور فاعل في الدراسات التنموية بحكم أن هذه الدراسات ترتبط بالإنسان والمكان، وهي تستمد هذا الدور من كونها تهتم بدراسة المكان والإنسان والعلاقة التفاعلية بينهما التي تعد محور الارتكاز في دراسات التنمية، وتتحدد ملامح التنمية ومستواها في ضوء حقل الجغرافيا (المكان) الذي تأثر بالجهد البشري وأثر فيه .

إن تنمية المكان لتقليل التباينات المكانية لبيئات الإنسان المختلفة التي يعيش فيها يعد من الموضوعات ذات الأهمية عند دراسة التنمية، كما أن أهمية دراسة التنمية من خلال المنظور الجغرافي تكمن في دراسة التنوع والتعدد لأنماط نوعية الحياة في المكان الناجمة عن تباين الممارسات البشرية في استخدام الأرض بهدف إيضاح التفاوت المكاني بين مستويات التنمية وتفسيرها في ضوء الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، علاوة على إبراز المعوقات التي تواجه سبل التنمية المستدامة لكونها عملية متواصلة لتنمية المكان .

يعني موضوع هذا البحث بدراسة الإشكالات الجغرافية التي تعترض عملية التنمية المكانية في ليبيا والناتجة عن الخصائص الجغرافية السياسية وتأثيراتها المختلفة، وكيفية الحد منها،لتخفيف حدة التفاوت المكاني بين أقاليم البلاد المختلفة لتحقيق تنمية مكانية مستدامة ومتوازنة تجسد طموحات الدولة في تنمية وتطوير ليبيا .

وانطلاقاً من فكرة الدراسة السابقة يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة البحثية التالية :

- ما الخصائص الجغرافية السياسية التي تعترض عملية التنمية المكانية في ليبيا؟
- هل أثرت العناصر المرتبطة بخصائص المكان من الناحية الجغرافية السياسية في مســـــــار التنمية في الدولة ؟

* عضو هيئة تدريس بقسم الجغرافيا – كلية الآداب – جامعة عمر المختار.

- كيف يتم الحد من التأثيرات السلبية للخصائص الجغرافية السياسية للدولة الليبية على التنمية المكانية ؟

أهداف الدراسة : تحاول هذه الدراسة الوصول إلي الأهداف الآتية :

- التعرف على الصعوبات التي تعترض التنمية المكانية في مختلف الأقاليم الإدارية في الدولة الليبية وتلك المرتبطة بالعيوب الجغرافية السياسية للدولة الليبية .
- التعرف على تجربة التنمية المكانية التي مرت على البلاد وخصائصها .
- معرفة تأثير الإشكالات الجغرافية السياسية على التنمية المكانية .

مفهوم التنمية المكانية :

كل إنسان يريد التنمية، ولكن ماذا يعني هذا المصطلح الذي استخدم بطريقة فضفاضة، ليصف أوضاعاً معينة لمجتمعات ولبلدان خاصة، وليفسر التغيرات التي مرت بها هذه المجتمعات؟ ثم استخدم للإشارة إلى "مزيج " من الخصائص والمميزات والعناصر المتعلقة بكل من : النمو الاقتصادي أو الرفاه الاجتماعي أو التحديث [1] ، ويوجد اتفاق عام على عدم وجود اتفاق تام – حتى الآن – بين مختلف الباحثين على تحديد مفهوم واحد للتنمية، ومن ثم لا يوجد تعريف واحد جامع مانع لهذه العملية التي بدأت اقتصادية فاجتماعية وسياسية و بشرية ثم مكانية، وانتهت بأن أصبحت شاملة ومستدامـــــة. والتنمية هي تعبير عن العملية الحضارية الشاملة لمختلف أوجه أنشطة المجتمع وهي بناء الإنسان وتحرير له وتطوير كفاياته،وإطلاق قدراته للعمل والبناء، وهي اكتشاف لموارد المجتمع، واستغلالها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء وهي عملية التغير التي تؤدي إلى تغيرات بنائية في مختلف النواحي؛ لمساعدة المجتمع على إعادة التكامل. [2]

وتمثل التنمية في الوقت الراهن مطمح البلدان والحكومات والشعوب، لتجاوز مظاهر تخلفها والاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتحقيق معدلات مرتفعة من مستوى المعيشة وتحسن نوعية الحياة، ولقد اكتسبت التنمية دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الإنسانية ومشكلاتها، وبخاصة عندما وضعت أدبيات التنمية ما يسمى "بالبلدان المتقدمة" "مقابل البلدان المتخلفة أو النامية"، وأكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الأولى وقصورها في الثانية .

وعملية التنمية هي أحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه

[1]- D Seers . (1977) : The New Meaning Of Development , International Review , No 3, p 3 .

[2]- ذاكر ال حبيل،" التنمية الاجتماعية المفاهيم والأهداف "، مجلة الكلمة، العدد (12) ، تصدر عن دار الفلاح للنشر: (1996) ، ص 99 – 100 .

بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال مكانياً [3]، وتخفيف حدة التفاوت المكاني على مستوى الأقاليم والإفراد .

والتنمية بشكل عام هي: عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي سواء من خلال تغيير الهياكل الاقتصادية أو أساليب الإنتاج من خلال تبني استراتيجيات للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تسعى إلى تحقيق الأهداف التنموية للدولة في جميع أقاليمها المختلفة،ولقد عرّفت الأمم المتحدة التنمية بأنها:" مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها، لتشارك إيجابياً في الحياة القومية ولتُسْهم في تقدم البلاد [4]". ولقد حان الوقت بعد تجربة امتدت لأكثر من نصف قرن في مجال التنمية أن تقف الدولة الليبية وقفة مراجعة آخذة في الحسبان المعطيات الموضوعية حاليا في البلد [5] .

ويشير المكان الجغرافي عادة إلى سطح الأرض والمميزات الخاصة بهذا المكان، هذه المميزات لا تؤلف فقط المظاهر التي يمكن مشاهدتها بسهولة نتيجة للخصائص طبيعية أو بشرية، ولكن هناك أيضاً قيماً غير منظورة نتيجة للأهمية البشرية التي تصبغها واقعية المكان وهذه ما يطلق عليها "طاقة المكان"، ليكون شيئاً ضرورياً ووسيطا انتقاليا للقيم الاقتصادية والاجتماعية التي تلعب دوراً جوهرياً في العملية التنموية [6] ويظهر من استعراض العلاقة بين مفاهيم التنمية والجغرافيا والتخطيط عن تمخض عدة أفكار ومفاهيم تعكس أهمية الأسلوب الجغرافي في حل المشكلات الإقليمية ،ومن هذه المفاهيم فكرة التنمية المكانية المتكاملة التي تتمثل في توزيع الأنشطة البشرية كافة توزيعاً متساوياً وفقاً لمؤشرات التنمية المستدامة ،لتحقيق فكرة التنمية المتوازنة مكانياً، .ويتضمن الاتجاه التكاملي للتنمية نمطين من أنماط التكامل: أحدهما ظيفي، والآخر مكاني ، يتمثل النمط الأول في إدماج جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في كل واحد ،وهو يعني ترابط الموضوعات الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية وغيرها من عناصر الحياة البشرية، بحيث يؤدي التغير في إحداهما إلى تغير مماثل في الموضوعات الأخرى وهنا تستفيد سياسة التنمية من العلاقات

---

[3] - جلال أمين ، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي: (1798 – 1998م) ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2001م) ، ص 12 – 13 .

[4] - علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، (طرابلس: المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان،ط1: 1984م) ،ص 42 .

[5] - حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، ندوة التعليم والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، (1978م) ، ص 120 .

[6]– F.K. Schaefer (1953) : Exceptionalism in geography , Annals of the Association of American geography , p 43 .

بين هذه الموضوعات ومن كيفية توزعها أو انتشارها ، أما النمط الثاني فيظهر نتيجة لتوقف العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أماكن توزعها ومواقع توطنها ، بحيث يؤدي إدراك العلاقات المكانية بين الأنشطة القائمة في المكان إلي تحقيق تنمية مكانية مستدامة ، ولما كان تطوير الجزء يؤدي إلى تطوير الكل فإن التنمية المكانية تعد واحداً من مكونات التنمية الكلية ومن ثم فإذا تحققت التنمية في أقاليم الدولة أو في مناطقها ، فان المحصلة النهائية هي تحقق التنمية الكلية في هذه الدولة، وذلك من وجهة النظر المكانية .

وينظر الجغرافيون إلى عملية التنمية من منظور مختلف متصل بالمكان ، فالمهمة الأساسية لعلم الجغرافيا – عندما يتطرق لعملية التنمية – هي الاهتمام بالاختلافات المكانية على المستوى الوطني أو المستوى المحلي ، ويتضح من ذلك أن عملية التنمية هي إحدى عمليات إعادة التنظيم المكاني والتي تظهر كنتيجة لواقع معين يتطلب رسم أهداف جديدة للمجتمع لتحقيق هذه الأهداف التي تتعلق بالسياسة المكانية [7] .

التنمية المكانية في ليبيا :

إن جوهر التنمية هو إيجاد أساليب تتلاءم مع الحيز المكاني وما يتمتع به من خصائص ومميزات ، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية من خلال تحديد الموقع الأنسب للاستثمارات والتوزيع الأفضل للأنشطة الإنتاجية والاقتصادية والخدمات القائمة على أفضل العلاقات ، وخدمة اكبر قدر ممكن من التجمعات السكانية الحضرية والريفية وعليه فإنها تقوم على ثلاثة أبعاد : -

الأول : البعد بحجم الموارد : الذي يظهر نفسه على التفاعل للعلاقات المكانية التي تربط بين الظواهر وتشكل الأنماط التوزيعية للمستقرات البشرية وأقاليمها التي يأخذها هذا التفاعل .

الثاني : البعد الزمني : - إن ما تفرضه العملية التنموية وما يترتب عليه ، هي ضرورة لفترة زمنية مختلفة لأجزاء عملياتها.

الثالث : البعد المكاني : لا يمكن لعمليات التنمية أن تتمحور من دون وجود وعاء مكاني يحتويها ، لتتجسد أثارها في البنيـــــة المحيطة لها وبدرجات متفاوتة ومستويات متباينـــــة ، بمعنى آخـــر إنّ كانت عملية التنمية تبدأ مفهوما بالفكر فإنها تنتهي بالجغرافية (المكان) وتتجسد بالمستقرات البشرية [8] .

بعد استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م بدأت الدولة تفكر في كيفية التغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية الحادة في ظل محدودية الموارد المالية، واقتصادٍ يعد أكثر اقتصاديات العالم

---

[7] - عوض يوسف الحداد ، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية ، (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس:1998م) ، ص ص 50 – 58.

[8] - مصطفى جليل إبراهيم ، " آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق " ، مجلة ديالى، العدد الأربعون ، ديالى ، (2009م) ، ص ص 11 – 12 .

فقراً، خاصة وأن الدولة الناشئة تفتقر إلى التنظيم والإدارة في بداياتها بالإضافة إلى وجود عجز حكومي وبطالة حادة وإنتاج زراعي ورعوي منخفض بسبب انتشار الجفاف وقلة الغذاء ولذا لم تكن هنالك خطط تنموية في فترة الخمسينيات بشكل صريح وإنما بعض المحاولات التي مولت من قبل الدول والحكومات الغربية التي حاولت مساعدة الدولة الليبية للتغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعترض الدولة للحد منها، وتجسدت تلك المحاولات فيما يلي: -

1- **عمليات التنمية: 1952- 1962م:** بدأت محاولات التنمية في الدولة الليبية منذ عام: 1952م عندما أنشئت في بداية ذلك العام وكالة التنمية والاستقرار لتقوم بدراسة برامج التنمية ومشروعاتها ولتتولى تنفيذ المناسب منها ولتتولى تقديم القروض للسكان وتوفير فرص العمل لهم ، وتنظيم المعونات التي تقدمها حكومات الدول الأخرى وهيئة الأمم المتحدة إلي الحكومة الليبية في ذلك الوقت . وأنشئت لجنة التخطيط الاقتصادي لتتولى تقديم المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بالتنمية ، ودراسة مقترحات الحكومة للتنمية ووكالة التنمية ، ولتتولى وضع خطة للتنمية فتداخلت بذلك مهامها مع مهام وكالة التنمية والاستقرار [9] . وركزت نشاطات وكالة التنمية والاستقرار بشكل كبير على قطاع النقل والمواصلات من تعبيد طرق وتأثيثها والمنافع العامة من شبكات البنية التحتية من مرافق المياه والصرف الصحي وخطوط الهاتف وأعمدة الكهرباء وصرف مياه الأمطار ، إلى جانب بناء نظام ري لوادي المجينين ومعالجة الفيضانات التي اجتاحت إقليم برقة وبناء بعض المرافق والمؤسسات الصحية في الولايات الثلاث [10] .

وفي عام 1952م تأسست منظمة التمويل الليبية لدراسة متطلبات الدولة من أجل التسهيلات الائتمانية الدولية لتشجيع الاستثمار وتقديم القروض بنسب فائدة منخفضة و لم تتلق دعماً من الدول المانحة ولذلك فشلت في أداء دورها . وفي عام: 1955م أسست اللجنة الليبية الأمريكية لإعادة التعمير لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في ليبيا بلغت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية من 1955م – 1960 م حوالي(5.4660.000)مليون دولار أمريكي كان من أهمها مشروع توسيع نظام الكهرباء الذي بلغت نسبة الإنفاق عليه 21٪ من قيمة الإنفاق الإجمالي يليه الإنفاق على قطاع التعليم الذي بلغ 14 ٪ من إجمالي القيمة الكلية للجنة الليبية الأمريكية لإعادة التعمير [11] .

2- **عمليات التنمية :1963م – 1968م :** بعد اكتشاف البترول وتصديره توسعت إيرادات الدولة العامة وزاد حجم النشاط الاقتصادي هو ما حمل الدولة على وضع أول خطة تنموية خلال السنوات:

---

[9] - عباس بدر الدين،" التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية"، مجلة الشورى ،العدد 6، السنة الثانية، سبتمبر: (1975م)، ص15.

[10] - عوض يوسف الحداد ، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي – دراسة في تطور البارادايم ، (بنغازي : منشورات جامعة بنغازي: 2012م) ، ص ص 70 – 72 .

[11] - المصدر السابق ، ص ص 73 – 75 .

1963م – 1968م، قصـــــد بها توزيع ما يعادل من: 70 ٪ من إيرادات الدولة على مشروعات التنمية [12]، وقد هدفت الخطة إلى جملة من الأهداف كان من أهمها: تحسين مستوى معيشة الناس خاصة ذوي الدخل المحدود والاهتمام بالقطاع الزراعي وتنمية المناطق القروية وتطوير القطاع العام وتنمية الصناعات الصغرى وتنشيط التجارة من خلال ضمان حرية الاستيراد للسلع . وقد بلغت ميزانيـة هـذه الخطـةحوالي:1.662 مليـار دولار أمريكـي خصـص منهـا:39.7 ٪ للإسـكان والمواصلات في المناطق الحضرية خاصة في طرابلس وبنغازي وهو ما يعني أن الدولة كانت متمشية مع باراديم التنمية غير المتوازية ، وهو ما يعرف بالتنمية الفوقية التي تركز على المدن الكبرى الأولية في نشر التنمية [13] .

3- عمليات التنمية 1970م – 2010 م : - شهدت بداية السبعينيات من القرن الماضي ظهور التخطيط الإقليمي وإحياء مفهوم الإقليم من الخطة التنموية الثلاثية: 1973م – 1975م بقيمة 2.596 مليار دينار ليبي، خصص منها: 25.2٪ لقطاع الزراعة استهدف مناطق الجبل الأخضر، والمنطقة الممتدة من مصراتة إلى تاجوراء، وبعض المشاريع الزراعية في منطقة سبها يليها قطاع الإسكان والبنية التحتية بنسبة: 18.5 ٪ من إجمالي الإنفاق في الخطة، وكان من أبرز أهداف هذه الخطة رفعُ مستوى معيشة سكان الأقاليم الليبية المختلفة والتقليل من التفاوت المكاني بينها في الدخول مع الاهتمام بتنمية المدن لجعلها مراكز نمو وإعطائها دوراً في نشر التنمية في أقاليمها وخلق مراكز صناعية إلي جانب مدن طرابلس وبنغازي و مصراتة ، أما الخطة الخماسية: 1976م-1980م بلغت قيمة مخصصاتها حوالي :7.170 مليار دينار ليبي كان نصيب قطاع الصناعة 15.2 ٪ على حين كانت حصة قطاع النقل والمواصلات: 14٪، وقطاع الإسكان: 11.1 ٪ من جملة مخصصات الخطة ،وحاولت الخطة القضاء على التفاوت في مستويات المعيشة وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع المرافق الأساسية وتحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم المختلفة ،وكذلك استهدفت الخطة إنشاء مستوطنات بشرية لإعادة التوزيع السكاني والحد من جاذبية كل من طرابلس وبنغازي وعلاقتهما الاستقطابية التفريغية .

وجاءت الخطة التالية :1981م – 1985م التي تعد أخر خطة خماسية نفذتها الدولة لتحقيق الجهود المتواصلة للتوازن المكاني والحد من نفوذ كل من مدينتي طرابلس وبنغازي وثقلهما بترشيد التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض الفوارق في مستويات الدخول والمعيشة بين مختلف المناطق ، لتحقيق تنمية متوازنة لجميع القطاعات في الأقاليم المختلفة . وتعثر تنفيذ خطة 1986م – 1990م بالرغم من استعداد مؤسسات الدولة لها ولكن تم إلغاؤها ، ودخلت العملية

[12]– Allen . l . (1981) : Libya The Experience Of London (room Helm) , P p 188 – 191 .

[13] - عوض يوسف الحداد، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي – دراسة في تطور البارادايم، مصدر سابق ذكره ، ص 78 .

التنموية في دوامة الميزانيات السنوية حسب القطاعات، وانتقل الاقتصاد من الاقتصاد الحكومي الموجه إلى الانفتاح، ولكن على رجال الدولة من الحلقة الأولى، وبدأت ملامح التنمية تخضع للإرادة السياسية ومزاجها ومصالحها الشخصية،ومن هنا تم إهمال العديد من المناطق وعمت مؤشرات الفساد المالي والإداري حيث تم صرف مبلغ 8066 مليون دينار ليبي علـــــى مخصصات التنمية من عام: 1986م إلى 2000م دون أي نتائج ملموسة على الواقع التنموي للبلاد .

إن غياب العدالة المكانية في توزيع مخصصات التنمية أدى إلي تفاوت مكاني حاد بين أقاليم البلاد فقد تحصلت أربع مناطق إدارية هي: طرابلس وبنغازي و مصراتة وسرت على 41.8 ٪ من مخصصات التنمية في المدة من: 1986م إلى 2010 م مقابل حصول 28 منطقة إدارية على 58.2 ٪ من مخصصات التنمية وهذا كان تحيزاً لصالح مراكز وأقاليم النمو الرئيسة بحكم اتباع مركزية التخطيط والتنفيذ لبرامج وخطط التنمية [14] .

نتائج خطط التنمية على الدولة :

بعد مسيرة أكثر من نصف قرن من العمل التنموي في ليبيا لابد لنا من تقييم هذا العمل الذي ينحصر في النقاط التالية : -

1- عدم وجود تناسب بين الناتج القومي الإجمالي فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية مع نمط تشكيل الرأسمال الثابت الإجمالي بالنسبة إلى هذه النشاطات، ويلاحظ أن قطاع النفط والغاز الذي مثل أكثر من :95٪ من الدخل الإجمالي لم يحصل إلا على: 7٪ من الاستثمار الكلي .
2- تميز قطاع التعليم وقطاع الصحة بامتصاصه لنسبة كبيرة من اليد العاملة وصلت إلى: 34٪ ،في حين أن: 18.9 ٪ يعملون في قطاع الخدمات الإدارية وهو ما يعني أن :52.9 ٪ يعملون في قطاعات غير إنتاجية أو حرفية أو صناعية، وهذا يدل على تضخم الكادر الإداري في الدولة [15] .
3- مع أن الاستثمارات الكبيرة الموظفة في القطاع الصناعي التي بلغت خلال المدة من: 1990م – 2010م حوالي 4 مليارات دينار ليبي، فلا تزال اسهام هذا القطاع متدنية في الناتج المحلي الإجمالي،كما أن نسبة التوظيف في قطاع الصناعة لم تتجاوز: 9.2٪ من مجمل التوظيف في الدولة .
4- انخفاض اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من الدعم المستمر لهذا القطاع ، كما أن حجم العمالة الوطنية تناقص بشكل واضح من: 29.1 ٪ إلى 11.3٪ من أجمالي العاملين في الدولة فاتحةً للعمالة الأجنبية العمل في قطاعي الزراعة والرعي .
5- استفحال ظاهرة الوساطة والتزوير والمحسوبية والرشوة واستغلال المناصب لمآرب خاصة وعائلية.

---

[14] - علي عبد الله محمد، التنمية الاجتماعية في ليبيا ، (طرابلس : ، مركز الدراسات الاجتماعية ، 2010م) ص ص 144 – 151 .

[15] - ليبيا ، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في ليبيا 2006م " ، ص ص 56 – 78 .

6- ارتبط توطن العديد من المشروعات التنموية الكبرى في المدن الرئيسة (طرابلس – بنغازي – مصراتة – الزاوية) على حساب المدن الأخرى، ليس لتركز السكان أو الموارد بها، وإنما لنفوذ بعض النخب ذات العلاقة بقيادات الدولة .

7- دخول الدولة في دوامة تغير هيكلية السلطة التنفيذية (اللجنة الشعبية العامة) من حيث العدد والمدة ،فأصبح من الصعب وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية بشكل مستقر ، فمثلاً من عام 1977م إلى 1992م تم تعديلها (13 مرة) بمتوسط (15 شهر) لكل لجنة ، وتولى خمسة أمناء رئاستها في المدة نفسها تراوحت مدة خدمتهم فيها ما بين سنتين وست سنوات، ومن ناحية أخرى تعرضت تركيبتها وحجمها (عدد الأمانات النوعية) خلال المدة نفسها للتغير من (26) أمانة كحد أقصى إلى (11) أمانة كحد أدنى ، وهذا يعني إلغاء ودمج وإضافة أمانات جديدة، وليس من الصعب إدراك مدى تأثير ذلك في تخطيط وإدارة السياسات التنموية المختلفة وتنفيذها [16].

خصائص الكيان السياسي للدولة وتأثيرها على التنمية المكانية :-

الدولة الليبية كما يسميها بعضهم ليبيا البترول ظاهرة سياسية واقتصادية واجتماعية بارزة اليوم في عالمنا المعاصر ذات أبعاد مكانية متعددة ومتباينة داخلياً وخارجياً, شكلت الجسم السياسي للدولة وخلقت شخصية لأقاليمها المختلفة ، فدولة ليبيا يجب وضعها في إطارها الطبيعي الذي تختص به الجغرافيا السياسية، والعودة إلى أصولها الجغرافية السياسية يحقق أساسها ويرصد الثوابت والمتغيرات التي تنظم علاقاتها ويحدد نقاط القوة والضعف الكامنة في كيانها السياسي ومواطن الخطر أو الخطأ في هيكلها الجيوبوليتيكي . وليبيا ورثت إرثاً صعباً معقداً وتركة من المشاكل الجسيمة الطبيعية والمصطنعة المفروضة والمفترضة تتجاوز قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين ، وتؤثر في خصائصها السياسية وفعالية أدائها ، ولفهم الأسس التي يجب أن يتم مراعاتها عند البدء في عملية التنمية المكانية يجب معرفة الخصائص العامة للدولة الليبية التي أثرت في عمليات التنمية المكانية التي من أهمها ما يلي :

1- ليبيا كدولة تعد ظاهرة حديثة جداً في العلاقات الدولية ، فهي وليدة النصف الثاني من القرن العشرين ، ولكنها تشكل كياناً تلقائياً ومستقلاً كونها منطقة جغرافية أصبحت فيما بعد وحدة سياسية .

2- الكيان السياسي لليبيا على مر التاريخ (باستثناء دولة البترول) كان كياناً فقيراً من حيث الموارد والسكان لسيادة الصحراء على معظم رقعة البلاد ، فهي دولة صحراوية وهذا الفقر يتأكد

[16] - محمد زاهي المغيربي ، " دراسة التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع السياسات في ليبيا "، مجلة قاريونس العلمية ،السنة السادسة، العددان الأول والثاني: (1993م) ، ص 217 .

ويزداد حين ننسبه إلى المناطق المجاورة وخاصة كتلتي مصر شرقاً والمغرب العربي غرباً، حيث تبدو المنطقة نسبياً كقزم بين هذين العملاقين .

3- التركيب الداخلي للدولة ممزق، ويعاني من التفكك الطبيعي النسبي، ومن تم قدر ما من التشتت والتبعثر السكاني والعمراني الذي يضعف الاندماج المكاني للدولة . والكيان السياسي لأي دولة لا يمكن أن يكون مخلخلاً إلى حد أو آخر، وبالتعبير الجيوبوليتيكي الدقيق: دولة واسعة بكل ما يحدد معنى هذا التعبير، ووزن سياسي ضئيل وكثافة سكانية مخلخلة وقوة بشرية محدودة وتباين شديد في الموارد بين أقاليم البلاد ونواة تاريخية ضعيفة هامشية الموقع وحدود وتخوم طبيعية صعبة الرقابة والحماية .

4- شكل الدولة يميل إلي عدم الانتظام والاندماج بالرغم من أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم وهذا عامل ساهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز وأدى إلي تنافس سلبي داخل كيان الدولة وهو ما يفسر المنافسة التاريخية لقيادة الدولة بين إقليمي طرابلس وبرقة . مما أدى إلى هيمنة كل من طرابلس وبنغازي على مخصصات وبرامج التنمية في مقابل إهمال لمناطق عديدة الأمر الذي أسهم في بروز ظاهرة التفاوت المكاني بين أقاليم البلاد المختلفة ، بحكم بعد العاصمة عن كل مناطق الدولة، لوقوعها في الطرف الهامشي الشمالي الغربي .

5- نمط العمران داخل ليبيا هو الضابط الأساسي لتركيبها السياسي الداخلي، فليبيا دولة تنقسم إلي إقليمين: الأول الجبهة الساحلية وهي كتلتان منفصلتان، والإقليم الثاني الظهير الصحراوي . والجبهة الساحلية هي الإقليم المعمور سكانيا وعمرانياً في البلاد ينقسم إلى منطقتين (منطقة طرابلس – منطقة بنغازي) يفصل بينهما نطاق صحراوي يبدأ من جبال تبستي إلي خليج سرت ، هذا الانفصال في النطاق الساحلي في المنطقة الوسطى التي تعد أهم مناطق ثروات البلاد خلق نوعاً من العزل المكاني بين مناطق المعمورة وانعكس سلباً على التفاعل المكاني الداخلي وخلق بيئات محلية غير متجانسة في ظل معايير غير موضوعية لتوزيع برامج ومشاريع خطط التنمية ودفع في اتجاه الصراعات المحلية في جسم الكيان السياسي الليبي وهو ما يعرقل بناء الدولة الليبية ومشاريع تنميتها، ويدفع إلى إنتاج دولة ذاهبة إلي الفشل قد تتفاقم أوضاعها وتصل إلى حد التمزق و التفتت مكانياً .

6- تمتاز البلاد بوجود ثلاث كتل سكانية بارزة، الأولى: منطقة طرابلس (المنطقة الممتدة من تاورغاء شرقاً إلى رأس أجدير غرباً) ، الثانية منطقة بنغازي (المنطقة الممتدة من أجدابيا غرباً إلى

أمساعد شرقاً) ، الثالثة : منطقة سبها وهوما خلق تبعثراً للسكان في البلاد وتبايناً بين هذه الكتل الثلاث من حيث حجم سكانها وزاد من صعوبات التفاعل والتواصل المكاني الإيجابي [17] .

7- عدم ثبات الوحدة الإدارية المحلية في الدولة الليبية، فقد تغيرت (13) مرة، حيث كانت الولايات ،ثم تغيرت إلى المقاطعات، وإلى المحافظات ثم أصبحت البلديات، إلى أن تم استبدالها بالكومون، ثم المحلات بعد ذلك الشعبيات، إلى أن قامت ثورة: 17 فبراير، وتم إنشاء المجالس المحلية، ثم العودة إلي البلديات والمحافظات، كل هذه التغيرات في التقسيمات الإدارية أدت إلى عدم الاستقرار الإداري والمالي وأسهمت في فشل عمليات التنمية، وزادت من مظاهر الفساد لأجهزة الدولة المختلفة .

8- من خلال تتبع مختلف التقسيمات الإدارية يتضح أن الوحدات الإدارية المحلية تمتاز بكبر المساحات الجغرافية وصغر القاعدة السكانية خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية ،وهو ما نتج عنه تفاوت كبير في معدلات الكثافة السكانية وتشتت في المرافق العامة وارتفاع تكاليف التنمية .

9- بالنظر إلى ارتباط النشاط الاقتصادي بمراكز تجمع السكان في الشريط الساحلي (فيما عدا النشاط النفطي) فإن التقسيمات الإدارية خارج هذا الشريط الساحلي لابدأن تتسم بالاتساع الجغرافي ،ومن تم فإن البلاد تعاني من تفاوت كبير في النشاط الاقتصادي ، وهو نتاج للظروف الطبيعية القاسية للبلاد وهو ما أدى إلى تفاوت حاد في عمليات التنمية المكانية بين الأقاليم المختلفة .

10- أثر التغير المستمر للتقسيمات الإدارية على الدراسات التخطيطية المكانية، حيث إن العديد من الوحدات الإدارية المحلية تم نقلها من إقليم تخطيطي إلى إقليم آخر ، كما أن بعض التقسيمات الإدارية ألغت بعض الوحدات الإدارية ووزعتها على وحدات إدارية أخرى وهو ما أربك وعرقل الدراسات التخطيطية التي أعدت على تقسيمات إدارية معينة.

11- ضعف المركزية بحكم التطرف الهامشي للقلب السياسي الحيوي النابض للدولة الذي يقع في الركن الشمالي الشرقي للبلاد، وهو بذلك قلب ميت وهوما عرض هذا القلب للخطر وقلل من قبضة الدولة المركزية بحكم المسافات الشاسعة بينها وبين بقية مناطق البلاد ومدنها التي تقع في بيئات صحراوية وشبه صحراوية صعبة .

13- التشتت الطبيعي شكل عامل فصلٍ داخليٍ بارزٍ في ظل تخلف وسائل النقل والمواصلات، وتحاول الدولة خلق تماسك سياسي وتنموي يخفف من هذا التشتت خاصة في ظل تشتت العمران والسكان .

---

[17] - جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – دراسة في الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : الناشر مكتبة مدبولي ، 1996م) ، ص 11 .

14- أن التوزيع الجغرافي يشير إلى وجود جيوب لغوية من الأمازيغ في مناطق عديدة في الشريط الساحلي وجبل نفوسه، بالإضافة إلى لغات الطوارق والتبو، وكل هذه الجيوب اللغوية ذات اتجاه خارجي وهو ما قد يخلق عدم تجانس بشري إلى جانب التشتت الطبيعي ويزيد من الإشكالات المكانية التي تنعكس سلباً على مسار التنمية .

إشكالات التنمية المكانية في ليبيا :

تمر ليبيا منذ تسعينيات القرن الماضي ببروز جملة من الإشكالات والتحديات وثيقة الصلة بالأسلوب التنموي المتبع في الدولة ، وربما تكون تلك الإشكالات وثيقة الصلة بالعلاقة بين العناصر المتعلقة بالخبرة والتجربة والايديولوجيا لليبيا في آن واحد بالرغم من الإمكانات الهائلة من الثروات ، ومما لا شك فيه أن تفاعل هذه العناصر لم يكن بمعزل عن التفاعل مع الخارج، سواءً بمقتضى الواقعية أو الأيديولوجية ، لذلك لا يمكن أن نتجاهل هذه الصورة الليبية ونتلمس مكوناتها وتأثيراتها المختلفة وإطارها البيئي والمستقبلي للولوج إلي عمق إشكالات البناء التنموي .

أولاً الإشكالات السكانية : تتضمن عدة عناصر توضح المعضلة السكانية وتأثيرها على التنمية في البلاد سنستعرض أهم جوانبها في الآتي :

1 – التفاوت المكاني الحاد لتوزيع السكان : تتركز الغالبية العظمى من السكان في الشريط الساحلي الشمالي على البحر الأبيض المتوسط ، وينقسم هذا الشريط الساحلي إلى إقليمين، تفصلهما أرض قاحلة في الوسط تمتد من مدينة تاورغاء إلي أجدابيا شرقاً لمسافة: 600 كم يعيش في القسم الغربي: 61 ٪ من السكان وفي القسم الشرقي: 28٪ وفي القسم الجنوبي 8٪ بينما القسم الوسط من الشريط الساحلي 3٪ ، بالرغم من أن كل منطقة يتباين توزيع السكان داخلها فمثلاً سكان مدينة بنغازي يشكل نصف سكان القسم الشرقي لليبيا وحوالي: 14 ٪ من سكان ليبيا ، وسكان طرابلس ينطبق عليهم الحالة نفسها وهم يشكلون: 50٪ من سكان القسم الغربي وحوالي: 31.5 ٪ من سكان ليبيا ، أما سكان مدينة سبها فيشكلون :4٪ من سكان ليبيا ونصف سكان القسم الجنوبي ، ولذلك شكلت المدن الثلاث السابقة: (طرابلس – بنغازي – سبها) أقطاباً رئيسة في ليبيا، وجسدت فكرة التنافس والقيادة فيما بينها ، و إن كانت هذه المنافسة واضحة بين إقليم برقة وإقليم طرابلس .

2- تذبذب النمو السكاني في ليبيا : مع أن حجم سكان ليبيا زاد بشكل سريع خلال نصف قرن فقد زاد عدد السكان من: 1089000 نسمة في عام: 1954م إلى 5658000 نسمة في عام: 2006م بمعدل نمو سنوي بلغ :3.1 ٪ خلال هذه المدة، غير أن سرعة النمو تغيرت بين المدد المختلفة ، فقد بلغ المعدل بين تعداد: 1954م وتعداد 1984م حوالي 3.8 ٪ سنوياً، وهو أعلى المعدلات التي مرت على البلاد بفعل مجموعة عوامل من أبرزها انخفاض معدلات الوفيات وارتفاع معدلات المواليد بحكم

التحسن الواضح في المستوى الصحي وارتفاع مستويات المعيشة وحوافز الدولة التي كانت تدفع إلي زيادة السكان؛ لينخفض إلى 2.8 ٪ في المدة ما بين 1984م وتعدد 1995م ، ثم إلى 1.7 ٪ في المدة بين 1995م و2006م بسبب ارتفاع معدلات التحضر وارتفاع تكاليف المعيشة وتوجه النساء نحو العمل .

3 – من التحديات التي تواجه التنمية المكانية في البلاد تغير الهرم السكاني الليبي وسوق العمل ، فقد أدى ارتفاع معدلات المواليد بشكل سريع في المدة الممتدة من 1954م إلي 1984م إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني (فئة 0- 14) من 38٪ إلي 46٪ ،ولكن بدأت قاعدة الهرم بالانكماش في مقابل اتساع فئة 15 – 59 سنة خلال المدة 1984م – 2006م في مقابل انخفاض فئة 0 – 14 من 46٪ إلي 31٪ في المدة من 1984م – 2006م ويتوقع أن تنخفض في عام 2025م إلى 24٪ ثم إلى 21٪ عام: 2030م . بينما زادت نسبة 15 – 59 سنة من 50٪ عام 1984م إلي 63٪ عام: 2006م فإنه يتوقع أن تصل إلي 66٪ عام 2030م .

4 – المشاركة في سوق العمل، وتقاس بمن هم في سن من 14 – 64 سنة، وقد بلغت حوالي 2.680 مليون عام 1995م ازداد إلى حوالي2.650 مليون عام 2006م ووصل العدد إلى 3.740 مليون عام 2008م، ولقد بلغت نسبة البطالة عام: 1995م حوالي 119 ألف شخص من بين قوة العمل الليبية بنسبة 10.7٪ ،و ارتفعت إلى 348 ألف شخص عام: 2006م بنسبة 20.7٪ من قوة العمل،وارتفعت إلى 453 ألف شخص بنسبة 24.6 ٪ من قوة العمل الليبية عام: 2010 م ، والأمر اللافت للنظر أن سوق العمل يضم: 722 ألف شخص عام: 2010م منهم: 89٪ من مصر الشقيقة وهوما يدل على أن العمالة الليبية لا تندمج في معظم الوظائف المتاحة بالسوق ، فالمهن الفنية من البناء والصيانة والزراعة والرعي وأعمال الصناعة والخدمات العامة لا تستهوي العمالة الليبية ، مع أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل الليبيين ليس لديهم مؤهل مهني أو أكاديمي، والدليل على ذلك أن حجم العمالة الوافدة زادت في البلاد بعد ثورة 17 فبراير وتنوعت حيث دخلت العمالة الأسيوية كمنافس قوي للعمالة العربية خاصة المصرية، وقد بلغ حجمها حوالي :231 ألف بنسبة: 19.8 ٪ من إجمالي العمالة الأجنبية الوافدة إلي البلاد ،ومعظمها غير شرعية من دول الهند و بنغلاديش والفلبين (وزارة العمل 2012 : 8 – 43) .

5 – أن وجود إدارة فعالة سواء في جانب وضع السياسات أو إدارة شؤون الدولة أو مؤسسات القطاع العام يعد من أسس نجاح البرامج والسياسات وإعادة الهيكلة والتنمية عموماً ، غير أن نجاح هذه الإدارة نفسها يعتمد على وجود برنامج اقتصادي واجتماعي ذي منظور متدرج زمنياً، وهذا المنظور لا يستقيم في دولة نامية تعتمد في اقتصادها على النفط. أن وجود هذه الخطة أو البرنامج يفرض على الدولة التزاما بها زمنياً ومكانياُ ومالياً، وهو ما لم يحدث في مراحل معينة وطويلة في تاريخ الدولة

الليبية تنموياً بحكم تدخلات مباشرة من الأسرة الحاكمة لأسباب مزاجية أدت إلى تخبط إدارات التنمية وتعرقل وتفشل برامجها ومشاريعها التنموية .

ثانياً الإشكالات التنموية : بالنظر إلىخريطة ليبيا لتوزيع أنماط التنمية يلاحظ أن هناك نمطين من التنمية تم تجريبهما في البلاد حسب تحليل وتفسير د عوض الحداد الذي نع دراسته في هذا المجال ركيزة أساسية في تفسير مسارات التنمية المكانية في ليبيا هما :

1- **النمط الأول**: نموذج التنمية الفوقية الذي يقوم على المظهر المكاني وفقاً لنمو مراكز النمو، ولذا سادت استراتيجيات التنمية الفوقية نظرية التخطيط المكاني وتطبيقاتها وفقاً لفرضية أساسية، مفادها أن النمو ينساب إلى بقية النظام المكاني تلقائياً من خلال التركيز على أقطاب نمو أساسية في النظام الحضري (طرابلس – سرت – مصراتة – بنغازي) من خلال قطاعات ديناميكية متحركة لتجمعات جغرافية محددة، وهذه الاستراتيجيات هي في الواقع انحياز حضري صناعي في صالح مدن معينة، وهو ما أوجد تفاوتاً مكانياً شديداً في مسار التنمية في مناطق البلاد المختلفة .

2- **النمط الثاني**: نموذج التنمية التحتية ،وهي إستراتيجية تعكس تغير الأفكار عن طبيعة التنمية نفسها وهدفها ، وهي كما يصفها ددلي سيزر أنها إستراتيجية مبنية أساساً على التعبئة القصوى وتحريك كل الموارد الطبيعية والبشرية وفقاً لسياسة الاعتماد على الذات التي تتطلب الدخول في مرحلة ما يعرف بالعزلة الانتقائية أو المقيدة البعيدة عن متطلبات التفاعل الدولي المكثف ، وقد طبقت الدولة هذه الإستراتيجية في عمليات التنمية، ولكن تحت ضغط متغيرين أساسيين أثراً فيها بشكل سلبي :

أ – ربط سياسة الاعتماد على الذات بالايدولوجيا ، على الرغم من سياسة العمل بالخطط التنموية الذي استمر حتى: 1985م، فان الخلفية الإدارية لمبدأ الاعتماد الذاتي في البلاد بدأت مع إستراتيجية الإدارة الذاتية التي انطلقت في عام :1977م ، والتي دمرت هيكلية الجهاز الإداري ومؤسسات الدولة المختلفة وسمحت لفرق اللجان الثورية بالعبث فساداً في أرجاء الجهاز الإداري، ثم توليها إدارة التنمية بشكل دمر مسار التنمية المكانية وخلق هوة عميقة بين الدولة والشعب [18].

ب – عدم ثبات الوحدة الإدارية المحلية في الدولة الليبية: حيث كانت الولايات ثم تغيرت إلى المقاطعات وإلى المحافظات ثم أصبحت البلديات إلى أن تم استبدالها بالكومون لمدة وجيزة، بعد ذلك تحولت إلى الشعبيات إلى أن قامت ثورة 17 فبراير، وتم إنشاء المجالس المحلية التي لم تتضح معالمها الإدارية والقانونية، إلا أنها تدير معظم مناطق ليبيا وتشرف عليها وتقدم الخدمات لسكانها . ويمكن القول أن التغير المستمر في عدد الوحدات المكانية الإدارية كان هدفه المعلن تمكين المجتمع من المشاركة السياسية واتخاذ القرارات التنموية الملائمة في جميع جوانب الحياة، إلا أن هذه

[18] - عوض يوسف الحداد ، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي – دراسة في تطور البارادايم ، مصدر سابق ذكره ، ص 96 .

التغيرات لم يكن لها أي معنى واقعي لانتشار الفساد ، وتجاوزت السلطة وفشل أجهزة الرقابة والتنظيم في أداء عملها عندما تستولي عليها المصالح الخاصة وهو ما عمق الهوة بين الفقراء والأغنياء في مختلف مناطق البلاد .

(جدول – 1 -) تطور التقسيمات الإدارية من 1951م إلى2011م

ت	التقسيم الإداري	الوحدة الإدارية المحلية	الفروع
1	1951م	ثلاث ولايات	المقاطعات –المتصرفيات- المديريات
2	1963م	10 مقاطعات	المتصرفيات- المديريات
3	1970م	10 محافظات	المتصرفيات
4	1975م	46 بلدية	الفروع البلدية
5	1979م	44 بلدية	الفروع البلدية
6	1980م	25 بلدية	الفروع البلدية
7	1984م	24 بلدية	الفروع البلدية
8	1986م	13 بلدية	الفروع البلدية
9	1990م	7 بلديات	الفروع البلدية
10	1992م	1495كومون	لا يوجد
11	1993م	297محلة شعبية	لا يوجد
12	1998م	33 شعبية	اللجنة الشعبية للمحلات
13	2011م	45 مجلس محلي	لجان تيسيريه
14	2013م	94 بلدية	فروع بلدية

المصدر: إعداد الباحث على التشريعات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية .

ويشير الجدول رقم (1) إلى عدة حقائق ،من أبرزها ما يلي :

1- من خلال تتبع مختلف التقسيمات الإدارية يتضح أن الوحدات الإدارية المحلية تمتاز بكبر المساحات الجغرافية وصغر القاعدة السكانية خاصة في المناطق الصحراوية الجنوبية ، وهو ما نتج عنه تفاوت مكاني كبير في معدلات الكثافة السكانية، وتشتت في المرافق العامة وارتفاع تكاليف توصيل الخدمات العامة وتباين في توطين مشروعات التنمية .

2- أثر التغير المستمر للتقسيمات الإدارية، على الدراسات التخطيطية المكانية ،حيث إن العديد من الوحدات الإدارية المحلية تم نقلها من إقليم تخطيطي إلى إقليم آخر ، كما أن بعض التقسيمات الإدارية ألغت بعض الوحدات الإدارية ووزعتها على وحدات إدارية أخرى وهوما أربك وعرقل الدراسات التخطيطية التي أعدت على تقسيمات إدارية معينة .

3- مع أن برامج التنمية وخططها تعد وتخطط مركزياً، إلا أنها أسهمت في تركز مشروعات التنمية المكانية في أقاليم إدارية دون أخرى، ولم تراع التباين في حجم السكان، ولا موارد تلك الأقاليم، فمثلاً في الخطة التنموية: 1976م – 1980م بلغت تكاليف مشروعات قطاع المرافق العامة في بلدية البيضاء حوالي:(16740000)مليون دينار، على حين بلغت في بلدية المرج: (4380000)مليون دينار، علماً بأن البلديتين متقاربتان من حيث السكان والمساحة والخصائص الجغرافية [19] .

4- ارتبط توطين العديد من المشروعات التنموية الكبرى في المدن الرئيسة (طرابلس – بنغازي – مصراتة – الزاوية) على حساب المدن المتوسطة والصغرى، وليس لتركز السكان أو الموارد بها، وإنما لنفوذ بعض النخب السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بقيادات الدولة .

5- دخول الدولة في دوامة تغير هيكلية السلطة التنفيذية (اللجنة الشعبية العامة – الوزارة) من حيث العدد والمدة، فأصبح من الصعب وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية بشكل مستقر ، فمثـــــلاً من عام: 1977م إلى 1992م تم تعديلها (13 مرة) بمتوسط (15 شهر) لكل لجنة، وتولى خمسة أمناء رئاستها (خمس رؤساء وزراء) في المدة نفسها تراوحت مدة خدمتهم ما بين سنتين وست سنوات ، ومن ناحية أخرى تعرضت تركيبتها وحجمها (عدد الأمانات النوعية – عدد الوزارات) خلال المدة نفسهات للتغير من (26) أمانة (وزارة) كحد أقصى إلى (11) أمانة (وزارة) كحد أدنى ، وهذا يعني إلغاء ودمج وإضافة أمانات وزارات جديدة ، وليس من الصعب إدراك مدى تأثير ذلك في تخطيط وإدارة السياسات التنموية المختلفة وتنفيذها [20] .

6- نتيجة لاتباع نظام الاختيار الشعبي لإدارة الوحدات المحلية سيطرت مظاهر الفساد الإداري والمالي بسبب إتباع هذا النظام الذي سمح للعناصر غير المؤهلة والفاسدة، والتي وصلت عن طريق الاختيارات القبلية ،وأدى إلى فشل العديد من مشاريع التنمية وتخلف البلاد، ووصول قيادات غير مؤهلة لإدارة العملية التنموية في مناطقها .

7- لم تعد مشكلة الموارد هي العامل الوحيد الذي عرقل التنمية المكانية في ليبيا، فقد شكلت فجوة التقنية (الفجوة المعرفية) أهم مشكلات التنمية الليبية، فالدولة الليبية عانت من اتساع هذه الهوة بحكم سلوك النظام السياسي خلال أربعة عقود بحكم عمليات العزل السياسي للنظام عن الأسرة الدولية التي وصلت في مراحل عديدة إلي عمليات حظر اقتصادي وتقني وعلمي،وهو ماأدى إلى تخلف وسائل الإنتاج والبناء والتطوير وارتفاع تكلفة إقامة المشاريع الاقتصادية .

---

[19] - الجمهورية العربية الليبية ، وزارة البلديات ، " منجزات التنمية في قطاع البلديات لسنة 1976م" ، ص ص 12 – 32 .

[20] - ، محمد زاهي المغيربي ، مصدر سابق ذكره ، ص 217 .

ثالثاً الإشكالات الجغرافية: بالنظر إلى الظروف الجغرافية للدولة الليبية نجد أنها أثرت بشكل واضح في اتجاهات التنمية المكانية، بل وفشل بعض المشاريع التي بنيت على أهواء وعواطف القيادة السياسية السابقة، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

1- تباين الظروف التضاريسية والمناخية لليبيا، فالدولة تتكون من عدة نطاقات تضاريسية من أهمها السهول الساحلية ،وهي تعد أهم مراكز الاستيطان البشري والاقتصادي في الدولة، ومن أهمها سهول الجبل الأخضر، وسهل بنغازي ،وسهول الخمس – مصراتة وسهل الجفارة، وهي تتباين من حيث حجم السكان مع تجانسها من حيث الشكل العام، أما المرتفعات الشمالية فهي مناطق جذب للسكان والزراعة والرعي، وانحصرت في مرتفعات هضبة الجبل الأخضر والجبل الغربي وهضبة البطنان و الدفنه، في حين بقية أراضي الدولة جاءت في النطاق الصحراوي بما فيها من هضاب أو أحواض أو جبال أو أودية فهي فقيرة الموارد المائية والأراضي الصالحة للزراعة ومن هنات عانت من انخفاض الكثافة السكانية وندرة الأنشطة الاقتصادية وصعوبة قيام مشاريع التنمية فيها، لارتفاع التكلفة المالية [21].

2- قلة الموارد المائية وندرتها في ليبيا: لعب موقع البلاد في العروض المدارية وتباين معدلات التساقط على المرتفعات الجبلية وطول موسم الجفاف دوراً كبيراً في ندرة هذه الموارد، كل هذه البدهيات تؤكد على صعوبة الموقف المائي في ليبيا وندرة المياه الصالحة للشرب والزراعة، وهذا الأمر استدعى من الدولة البحث عن بدائل عديدة لتوصيل المياه إلى مناطق التركز السكاني عبر منظومة النهر الصناعي من الجنوب إلى الشمال، والاتجاه إلي إقامة مشاريع تحليه مياه البحر، نظراً لندرة المياه في البلاد .

3- تباين شديد في التوزيع الجغرافي للسكان والنفط، فمناطق تركز السكان تقع بعيداً عن أماكن إنتاج النفط، وهذا التوطن جعل الدولة تقع في إشكال كبير شكل عامل ضعف للدولة بحكم أن التشتت الطبيعي للدولة لم يخلق نوعاً من التوازن في توزيع السكان والموارد ،وهوما جعل الدولة تعاني من هذا التوزيع والتوطن للنفط سلبياً .

4- انعكاس الظروف المناخية: ظهر جلياً في تركز العمران والأنشطة الاقتصادية في منطقتين الأولى المنطقة الساحلية الممتدة من مصراتة إلى رأس أجدير غرباً، والثانية: تمتد من أجدابيا إلى امساعد شرقاً. ولربط المنطقتين بدأت استراتيجيات تنمية المنطقة الوسطى الساحلية (منطقة خليج سرت) على أساس أنها منطقة ربط أساسية لتحقيق عمليات الدمج المكاني، إلا أن سيطرة تيارات سياسية

[21] - الهادي بولقمة ، سعد القزيري ، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا ، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 ، 1995م) ، ص ص 97 – 99 .

قبلية ذات صلات وقرابة بالقيادة السياسية السابقة جعل المنطقة نقطة قطع بين المنطقتين وميزها عن بقية مناطق ليبيا ،وأصبحت تستأثر بالتنمية العمرانية على حساب بقية مناطق البلاد .

رابعاً : الإشكالات السياسية : تتضمن مجموعة من الإشكالات المرتبطة بجسم الدولة السياسي ودورها الداخلي والخارجي، ومن أهمها ما يلي :

1 - شكل الدولة يميل إلى الانتظام والاندماج مع أن مركز الدولة ليس في المركز الهندسي للإقليم (العاصمة السياسية للدولة)، وهذا عامل أسهم في تشتت الأقاليم وابتعادها عن المركز، وأدى إلى تنافس سلبي داخل كيان الدولة، وهو ما زاد من شدة تباين التنمية المكانية في مناطق البلاد المختلفة ،وبفعل عوامل عارضة عاطفية وسطحية وليست موضوعية .

2 - التشتت الطبيعي هو عامل جيوبوليتيكي في شكل الدولة الليبية وسيكون عاملاً مؤثراً سلبا على سياسات التنمية المكانية في ليبيا ، وعليه يجب على أجهزة الدولة محاولة دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الساحل الليبي مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة الصحراوية للحصول على نموذج تنموي يتمشى مع واقع البلاد .

3 – نظراً لعدم انتظام شكل الدولة الليبية من الناحية الجغرافية السياسية وإدارته عن طريق نواة هامشية تاريخية زاد من تفريغ الأقاليم البعيدة عن المركز، وهو ما يوضحه التتبع الدقيق للتاريخ الجيوبوليتيكي للكيان السياسي الليبي، وزاد من صعوبات التواصل والدمج المكاني بين مركز الدولة وأقاليم البلاد المختلفة، وهو ما خلق نوعاً من الرفض والتنافس ضد مركز الدولة، وهو ما يفسر التجاذبات الجهوية والقبلية بين مناطق الدولة ومدنها حاليا .

4 – عانت الدولة من عمليات التنافس الثنائية التاريخية بين طرابلس وبنغازي، وهذا التنافس انتقل إلى تنافس تنموي بين المدينتين والإقليمين ،وأدى إلى صراعات جهوية ونخبوية وتنموية لم تخدم فكر التنمية المكانية الذي كان مطروحاً .

التوصيات

مما سبق نجد أن الإشكالات السابقة تمثل أهم التحديات في عملية بناء نموذج تنموي يخدم الدولة وأقاليمها المختلفة ، وساهمت في تفاوت مكاني في المستوى المعيشي والسؤال المعروضهو هل يمكن تحقيق نموذج تنموي يخفض عدم المساواة والتفاوت المكاني ؟ وللإجابة على هذا التساؤل المهم واستكمالاً لهذه الدراسة كان لزاماً علينا تقديم الحلول في هيئة توصيات تحد من تأثير هذه الإشكالات للوصول إلى حلول لها ولذا توصي الدراسة بما يلي : -

1 – تقوية البناء المؤسسي في مختلف الوحدات الإدارية المحلية ، لكي تصبح قادرة على إدارة التنمية المكانية بشكل مستدام ، عن طريق بناء المعرفة والمهارة وتطوير الخبرات والقدرات وصقل المواهب والملكات والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي ،فهي عملية صنع الإنسان .

2 - يجب تحديد أهداف التنمية بشكل موضوعي ينبع من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع من خلال مشاركة حقيقية من كل فئات هذا المجتمع ومن خلال مؤسساته، وليس تحديد الأهداف عن طريق أعمال النخبة، فمثلا الأهداف التنموية يحددها المجتمع وليس وزارة التخطيط عن طريق أصغر وحدة إدارية محلية، وبناءً عليه تتصاعد الأهداف من مستوى إلى آخر حتى يأتي دور وزارة التخطيط التي عليها استيعاب مدخلات المجتمعات المحلية وفقاً لاحتياجاتها .

3 – التأكيد على التنمية المكانية بين جميع مناطق ليبيا، لتحقيق العدالة المكانية التي تعد من وسائل الدمج المكاني بين مناطق البلاد حتى تحقق وحدة الكيان السياسي جغرافياً، ويتم نقل البلاد إلى مرحلة الاستقرار الدائم التي تقوم على أسس الديمقراطية المكانية التي تخفف حدة الاحتقان بين المناطق كافةً.

4 - مع التحول إلى اقتصاد السوق بما يقتضيه من إطلاق المبادرات الأهلية وتغير دور الدولة وإرساء تقاليد الحكم الرشيد، لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد والرئيس في صنع برامج وخطط التنمية بل أصبح يشاركها في ذلك فاعلون جدد ،مثل القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ولم يعد الجهد الحكومي وحده يكفي لتحقيق التنمية المكانية والمستدامة، وإنما أصبح الجهد الشعبي المحلي ضرورة لمدخلات عمليات التنمية، فالمشاركة المحلية الجادة والمنتظمة يلزمها حكم محلي فاعل تتحقق به ومعه دفعة قوية نحو اللامركزية ، حيث تُتاح للسلطات المحلية أوسع الفرص للمشاركة في صنع وتنفيذ سياسات التنمية المكانية .

5 - التشتت الطبيعي بصفته عاملاً جيوبوليتيكياً في شكل الدولة الليبية سيكون عاملاً مؤثراً سلبا في إنشاء التقسيمات الإدارية وهوما سينعكس أيضا على سياسات التنمية المكانية في ليبيا، وعليه يجب على أجهزة الدولة محاولة دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة في الساحل الليبي مع المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة الصحراوية للحصول على نموذج تنموي يتمشى مع واقع البلاد .

6 - محاولة إنشاء أقطاب نمو جديدة تحاول تحقيق توازن نسبي بين المناطق المحلية، يربط بين المناطق المتباينة سكانياً وعمرانياُ (مثل خط نمو جالو – أوجلة –إجخرة – إلى الجغبوب، خط نمو ودان – هون – سوكنه – إلى الشويرف – إلى القريات) .

7 – ربط السياسات السكانية بعمليات التنمية المكانية في البلاد لإعادة توطين السكان والتنمية للحد من المعضلة السكانية التي تعاني منها الدولة وأقاليمها المختلفة .

مصادر الدراسة

أولا : المصادر العربية :

1 - الهادي بولقمة، سعد القزيري، الجماهيرية – دراسة في الجغرافيا، (سرت : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 : 1995م) .

2 - الجمهورية العربية الليبية، وزارة البلديات، " منجزات التنمية في قطاع البلديات لسنة: 1976م"

3– الأمم المتحدة، البنك الدولي، تقرير إعادة التعمير والتنمية: 1960م .

4 – جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاورغواي: (1798 – 1998م)، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2001م) .

5- جمال حمدان ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – دراسة في الجغرافيا السياسية، (القاهرة : الناشر مكتبة مدبولي: 1996م) .

6 - حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، ندوة التعليم والتنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: (1978م) .

7 - ذاكر ال حبيل، " التنمية الاجتماعية المفاهيم والأهداف "، مجلة الكلمة ،العدد (12) ، تصدر عن دار الفلاح للنشر: (1996) .

8 - عباس بدر الدين ،" التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية " ، مجلة الشورى ، العدد السادس ، السنة الثانية ، سبتمبر (1975م) .

9 – علي الحوات ، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، (طرابلس : المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 : 1984م) .

10 - علي عبد الله محمد ، التنمية الاجتماعية في ليبيا ، (طرابلس : ، مركز الدراسات الاجتماعية : 2010م) .

عوض يوسف الحداد ، الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية ، (بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، 1998م) .

11 - عوض يوسف الحداد ، التنمية المكانية والتخطيط الإقليمي – دراسة في تطور البارادايم ، (بنغازي : منشورات جامعة بنغازي : 2012م) .

12 - ليبيا، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ،النتائج النهائية للتعداد العام للسكان في ليبيا :2006م " .

13 – محمد زاهي المغيربي ، " دراسة التغيرات الهيكلية وأثرها على وضع السياسات في ليبيا " ، مجلة قاريونس العلمية ، السنة السادسة ، العددان الأول والثاني ، (1993م) .

14- مصطفى جليل إبراهيم ، " آليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق " ، مجلة ديالى ، العدد الأربعون ، ديالى: (2009م) .

ثانيا : المصادر الأجنبية : -

1- D Seers . (1977) : The New Meaning Of Development , International Review , No 3.

2 - F.K. Schaefer (1953) : Exceptionalism in geography , Annals of the Association of American geography , p 43 .

3 - Allen . l . (1981) : Libya The Experience Of London (room Helm).